

أخذت منك بكذا بخلاف المقبوض على سوم الظرف انه ليس بضمون
 مطلقا ذكر الثمن اولا وذلك بان يقول الماوم هاته حتى انظر
 اليه او اريه غيرى ولا يقول فان رضيته أخذت **الرابعة**
 يخرج المبيع عن ملك الباع اذا كان الخيار للمشتري فقط
 للزوم البيع في جانبه ولا يملك المشتري ولا يخرج الثمن
 ملك المشتري بالاتفاق فان هلك المبيع في يد المشتري
 لزم الثمن والاصل ان البدل الذي من جانب من له الخيار
 لا يخرج عن ملكه وكذا لو تعيب في يد المشتري لعيب لا
 يرتفع كما اذا قطعت يده وما اذا كان لعيب يرتفع كرض فان
 زال في المدة فهو على خياره والا لزم العقد لتقدير الرد
الخامسة لا يخرج شي من بيع وثمن عن ملك بايع ومشتري
 اتفاقا اذا كان الخيار لهما وايهما فسخ في المدة انفسخ البيع
 وايهما اجاز بطل خياره فقط **السادسة** اذا اجاز من له
 الخيار ولو اجنبيا صح ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا
 ان يكون الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للاخر الاجازة
 لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة **السابعة** يتم العقد بموت
 من له الخيار ولا يخلفه الوارث وبعضى المدة وان لم يعلم
 لمرض او غما وهذا مبني على ما هو التحقيق من ان الغما والجون
 لا يسقطان الخيار وانما المسقط له مضي المدة من غير خيار
 ولذا لو افاق فيه وفسخ جاز ومثل الغما والجون النوم
الثامنة من المسقط للخيار طلب السفعة وصورة
 ان

ان يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فيطلب
 السفعة بسبب الدار التي اشتراها سقط خياره فيها وتم
 البيع لان طلب السفعة دليل على الاجازة **الثانية**
 اذا شرط المشتري او الباع الخيار لغيره صح استحسانا
 ويثبت الخيار لهما اي النازب والمستنيب فان اجاز احدهما
 او نقص صح ان وافقه الاخر وان اجاز احدهما وعكس الاخر
 فالسبب اولى لعدم التزامه واذا كانا معا اي بان خرج
 الكلامان معا فالفسخ احق في الاصح لان المجاز يفسخ
 والمنسوخ لا يجازى انفساخ الفسخ اولى **الخامسة** اذا
 سكن المشتري الدار واسكنها رجلا باجرا وبغير اجز ورم
 منها شيئا فهو ايضا للبيع واذا كان فيها ساكن باجر فباعها
 الباع برضاها وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري الساكن
 وطلب الفلدة منه فهذا رضاه واذا كان للمشتري الخيار وبيع
 بخيار الشرط يبطل خياره وهو الصحيح **الحادية عشر**
 باع ثوبا على انه بالخيار ثلاثة ايام فجز الباع صوفها
 في مدة الخيار يكون تقضها **الثانية عشر** اذا
 تفا سحان ثم تراضا على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد
 بينهما اي الا يجاب والقبول جاز **الثالثة عشر** اذا
 اشترى شخصان شيئا على انهما بالخيار فترضى احدهما
 بالبيع صريحا او دلالة لا يردده الاخر بل بطل خياره
الرابعة عشر باع دارا بما فيها من الجذوع والابواب

او اشترى دارا او حصصها
 او اشترى دارا او حصصها

Copyrighted Copying S...rsity